

دراسة أثر السيولة على التنمية الاقتصادية باستخدام نموذج التكامل المشترك

لجوهانسن

study of the effect of bank liquidity on economic development,
using the joint integration model of Johansen

الياس بوجعادة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، l.boudjaada@univ-skikda.dz

صبرينة نقيش، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، s.nekikeche@univ-skikda.dz

تاريخ القبول: 2024/06/04

تاريخ الاستلام: 2023/11/13

ملخص: تم تحديد أثر السيولة على التنمية الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية كمتغير تابع والسيولة والودائع والقروض ومعدلات التضخم كمتغيرات مفسرة في النموذج للفترة 1964 – 2018 بالسنوات، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل طويل الأمد بين متغيرات فين حين لا توجد علاقة توازنه قصيرة الأجل .
الكلمات المفتاحية: سيولة المصرفية؛ تنمية الاقتصادية؛ الناتج المحلي.

تصنيفات JEL: G21؛ O21.

Abstract: Achieving economic development is the goal of all countries of the world, through their political and economic decisions that aim to achieve a strong economy that gives them autonomy in making their national or international decisions alike. This is why countries are compelled to assume the task of pushing the wheel of economic development by providing the necessary financing for economic development. With a shared responsibility with the state's banking system, as it is a sector that plays a vital role in achieving development. However, what makes the role of the banking sector limited in some countries is the fact that banking services are dependent on the amount of liquidity available to them. This makes bank liquidity an influential factor in the process of economic development that countries seek.

Keywords: banking liquidity; economic development; gross domestic product

JEL classifications codes: G21; O21.

مقدمة:

يقوم عمل الجهاز المصرفي على خدمة وحدات المجتمع، فهو يلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي، مما يعزز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال رفع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بتمويل المشاريع الإنتاجية التي تساهم في رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي. وجذب الودائع بهدف استثمارها لتحقيق الربح وتقديم عوائد عليها. يساهم الجهاز المصرفي في دفع حركة النقود التي تؤثر على القدرة الشرائية، وبالتالي التأثير في حجم الناتج المحلي. إلا أنها تجد نفسها أمام ضغط خطر السيولة الذي يقيد المهام الموكلة لها من طرف الدولة.

أ- الإشكالية:

تتحكم السيولة المصرفية في القرارات التشغيلية للمصارف، فهي بحاجة السيولة لمواجهة احتياجات عملائها. أظهرت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 المكانة المهمة لسيولة المصرفية وكيف أن سوء إدارتها من قبل المصارف ونقصها أدى إلى اتساع حجم فجوة الفقاعات. بعد ذلك قدمت لجنة بازل 3 توصياتها بخصوص آلية إدارة السيولة المصرفية سنة 2010 بعد أن أهملتها في مقررات بازل 1 وبازل 2. يعتبر مفهوم إدارة السيولة المصرفية أو تأثير السيولة المصرفية في باقي عمليات الجهاز المصرفي من المفاهيم الحديثة التي يجب دراستها ومعرفة المجالات المختلفة التي تؤثر وتتأثر بها في البيئة الداخلية للمصارف أو البيئة الخارجية للمصارف على حد سواء. وفي ظل مساعي الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية وتكليف الجهاز المصرفي بعمليات التمويل، نقوم بطرح الإشكالية التالية: ما أثر السيولة المصرفية على تنمية الاقتصاد في

الجزائر؟

ب- الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- لا تؤثر السيولة المصرفية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ج- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحديد العلاقة الواقعية بين السيولة المصرفية والتنمية الاقتصادية بالاعتماد على المتغيرات الوسيطة الودائع والقروض والتضخم.

وللإحاطة بما سبق قسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

- المحور الأول: الأدبيات النظرية للسيولة المصرفية والتنمية الاقتصادية؛
- المحور الثاني: الدراسات التطبيقية السابقة؛
- المحور الثالث: تحليل السيولة المصرفية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولاً- التأصيل النظري للدراسة:**1- الأدبيات النظرية للسيولة المصرفية والتنمية الاقتصادية:****1-1- السيولة المصرفية:**

تمثل قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتغطية زيادات التمويل في محفظة القروض والاستثمار، حيث يعرفها العديد من الباحثين إلى مفهومين، مفهوم سيولة التمويل تظهر من خلال المهمة التقليدية والأساسية للبنوك وهي الوساطة المالية، وسيولة السوق وهي قدرة البنك على تسييل أصول غير نقدية يرتبط هذا المفهوم بظهور وتطور الأسواق المالية سواء المحلية أو الدولية. أي هي القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان. تتأثر السيولة المصرفية بعمليات الإيداع

والسحب على الودائع (تعمل عمليات الإيداع على تحسين السيولة في حين عمليات السحب على الودائع نقدا تخفض نقدية الصندوق واحتياطيات البنك)، معاملات الزبائن مع الخزينة (في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة تتحسن السيولة المصرفية)، رصيد عمليات المقاصة بين البنوك (من خلال ظهور حساب البنك التجاري الجاري دائن أو مدين لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى مما يزيد أو يقلص من أرصده النقدية)، علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية (يزود البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، يعتمد البنك المركزي على سياسة توسيع أو تقليص عرض العملة مما يؤثر على قدرات البنوك الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات). توزع الموارد المالية المتاحة للبنك بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة منها الأرصدة النقدية، محفظة الحوالات المخصصة، القروض والسلف (براضية و جعفر، 2016، الصفحات 28-33، 54-56). كما عرف صندوق النقد الدولي السيولة على أنها "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها" (بوعبدلي و طبي، 2015). يعتمد تحقق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل أهمها: مدى استقرار الودائع، قصر مدة التسهيلات الائتمانية والأمان (الجابري، 2016).

1-2- التنمية الاقتصادية:

لا يوجد تعريف محدد ودقيق للتنمية عند أغلب المفكرين فقد تعددت المفاهيم بحسب ظروف وعصر وأفكار من تناولوها، يمكن أن يتم حصر مفهوم التنمية في معالجة حالة التخلف الاقتصادي التي تعاني منها الدول المتخلفة، فعندما يساهم التقدم الاقتصادي في تقدير الذات للدولة ومواطنيها وعندما يسمح التقدم بحرية الاختيار أمام الافراد فعندئذ تحقق التنمية المنشودة. فهي تعمل على تحقيق تغيير هيكلي في النشاط الإنتاجي يقاس بالتغير في الناتج القومي أو هيكل القوى العاملة. تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفاهية الافراد ورفع

مستوى معيشتهم. من متطلبات التنمية الاقتصادية تراكمية رأس المال أي تكوين القطاع الإنتاجي في الاقتصاد، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي، وتنميتها بصفة مستمرة. حيث أن توفر الأموال يعتبر أحد أهم المقومات الأساسية في عملية التنمية لإجراء التحويلات الهيكلية المطلوبة. ويعتبر تراكم رأس المال وتكوينه أحد أبرز المسؤوليات التي تواجه الدول، ينبغي على الدول تشجيع الأفراد على الاستثمار من خلال تقديم الإعانات والحوافز لهم ومنحهم إعفاءات ضريبية على الإنتاج وإمداد المشروعات الخاصة بالخبرات والكفاءات. وبالتالي فإن المصارف بصفقتها قطاعا تمويليا يلعب دور حيويا ومهنيا في تحقيق التنمية الاقتصادية. إذ يعتبر توفير التمويل أداة اقتصادية مهمة، فهو يقوم بدور بارز لا في توفير الموارد النادرة وتوزيعها فحسب، بل في استقرار الاقتصاد ونموه. إن عملية التنمية الاقتصادية تعتبر مسؤولية مشتركة بين مختلف مؤسسات المجتمع، من حكومة ومؤسسات السياسة النقدية والمالية، ومؤسسات الجهاز المصرفي للدولة (الهاشمي، 2010، الصفحات 281-262). تساعد التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة، ورفع مستويات الإنتاج. وبصفة عامة يمكن القول بأنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (البندي، 2012، صفحة 155).

2- الدراسات التطبيقية السابقة

1-2- دراسة عقيل شاكر الشرع، علاء حامد فيصل " السيولة العامة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2000-2015)", جامعة القادسية العراق كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد مقال منشور على موقع العراقية المجلات الاكاديمية العلمية.

تهدف إلى تحليل تطورات السيولة العامة في العراق ومدى تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال سيطرة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي على حجم

السيولة العامة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال أدوات السياسة النقدية، فهي توجهها نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد. تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط في تقدير العلاقة بين السيولة العامة كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (يعكس الاستقرار الاقتصادي) متغير تابع، تم افتراض وجود علاقة طردية إيجابية بين المتغيرات الدراسة، ولتحديد درجة العلاقة بينهما تم الاعتماد على مصفوفة الارتباط، خلصت النتائج إلى إثبات الافتراض السابق. بالإضافة إلى وجود درجة عالية من الارتباط. تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باعتماد طريقة ديكي فولر-الموسع واختبار فليبس-بيرون، اتضح أن متغير الناتج المحلي الإجمالي متكامل من الدرجة الثانية، أي أصبحت ساكنة في الفرق الثاني، واستقرت السيولة العامة في الفرق الثاني أيضاً. تم اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل-جرانجر واختبار جوهانسن-جسليوس وذلك لتقدير العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرين، تشير النتائج بين المتغيرين إلى وجود علاقة دالية معنوية بينهما حيث يفسر ما نسبته (89%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بسبب التغير في السيولة العامة، أما فاختبار جوهانسن-جسليوس كانت المرونة المسجلة بـ (0.524) بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السيولة العامة. كما تم استخدام اختبار حد الخطأ (البواقي) باستخدام ديكي-فولر الموسع الذي دل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ووجود علاقة توازنه طويلة الأجل.

2-2-دراسة سعيد، مجدولين محمد عبده "البنك المركزي اليمني وإدارة السيولة المحلية" مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية جامعة عدن كلية الاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية العدد الثامن عشر يوليو-ديسمبر 2016.

سلط هذا البحث الضوء على السيولة ذات الأهمية الاقتصادية للاقتصاد القومي وكيفية إدارة البنك المركزي لها، وذلك من خلال دراسة وتحليل السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني

باعتبارها مرآة تعكس مدى تحكم البنك المركزي بالعرض النقدي لخدمة الأهداف الاقتصادية في المجتمع، حيث ركزت على تطور هيكل السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني (تتمثل السيولة المحلية في الاقتصاد اليمني في الكتلة النقدية M2 بلغ متوسط نمو السيولة المحلية 13.31% خلال فترة الدراسة من 2004 إلى 2014 حيث لوحظ أن حجم السيولة المحلية قد ازدادت بمعدلات متقاربة، كما تركزت بشكل كبير في العملة خارج البنوك بيد الجمهور)، العلاقة بين معدل نمو السيولة المحلية والنتائج المحلي الحقيقي بالأسعر الثابتة (لا يوجد تناسب بين متوسطي النمو ويوجد اختلال بين كمية النقود وبين الناتج المحلي الحقيقي)، العلاقة بين السيولة المحلية والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتضخم (يوجد نقص في معدل نمو السيولة على المستوى القومي وهذا يؤكد أن البنك المركزي اليمني لا يحدد معدل نمو سنوي للسيولة)، قياس معدل سرعة دوران النقود (أكدت أن الاقتصاد اليمني يعاني من نقص في السيولة المحلية) وقياس معامل الاستقرار النقدي (وضح ابتعاد معامل الاستقرار النقدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وعدم استقرارها). انتهى البحث إلى أن ما يعانيه الاقتصاد اليمني ليست نقص سيولة، ولكنها تعاني من خلل في إدارة السيولة في البنك المركزي، أي أن الخلل الذي تعانيه هو تراكمات سببها أخطاء سياسية تشريعية وسوء الإدارة.

2-3-عباسة نور الدين "فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، جامعة العربي التبسي، تبسة-الجزائر، لسنة الجامعية 2010-2011.

تمثلت إشكالية الدراسة في "ما مدى مساهمة فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل الرهانات والتحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني؟". عولجت الإشكالية بالاعتماد على تحليل مؤشرات للفترة الزمنية (1999-2008) تمثلت في كل من مؤشرات

تعبئة المدخرات القطاعية الجزائرية التي تتضمن كل من معامل الودائع المصرفية وتغيرات حجم الناتج المحلي الإجمالي (تم احتساب كل من الميل المتوسط للإيداع المصرفي فهو يقيس قوة المصارف التجارية ويبين استراتيجياتها في تحفيز الطلب على الإيداع المصرفي). أظهرت النتائج تذبذب كبير في نموه الميل المتوسط الذي يبين ضعف أساسيات الجهاز المصرفي في تحفيز الطلب على الودائع، بينما أظهر مؤشر الميل الحدي وجود فجوات في الناتج المحلي مع عدم قدرت السياسات المصرفية في استقطاب فائضه)، معامل المرونة الداخلي للودائع (يحدد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي، وهل هي منتظمة أم لا أظهرت النتائج أن استجابة الودائع للتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي هي استجابة غير منتظمة أي يوجد ضعف في مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام) ومعامل الإيداع الفردي وتغيرات حجم الناتج المحلي الإجمالي (يعكس درجة الارتباط بين نصيب الفرد من الودائع والناتج المحلي الإجمالي أظهرت النتائج عدم توافق بين نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي و نسبة الودائع الفردية بالجهاز المصرفي وهذا يعكس ضعف سياسات الجهاز المصرفي). ومؤشرات التخصيص الائتماني للقطاع المصرفي الجزائري التي تضمنت معامل الائتمان المصرفي وتغيرات حجم الناتج المحلي الإجمالي (أظهرت النتائج توجه الدولة في منح تسهيلات مصرفية للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، وعجز المصارف الجزائرية في إعادة استقطاب الائتمانات قصيرة الأجل)، معامل تغطية الودائع الائتمانية للنشاط الائتماني (يعكس مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع المصرفية في تمويل نشاطها الائتماني، عكس هذا المؤشر التوجهات الحكومية التي تهدف للنهوض بالقطاعات الهيكلية ذات التمويل المتوسط والطويل الأجل) ومعامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي الاقتصادي (يعتبر كأحد المعايير التحليلية لتقييم فاعلية التخصيص المصرفي في تمويل النشاطات القطاعية، أسفرت النتائج لحدوث تغيرات حادة، لوحظ تناسب غير عادي وغير منظم بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي، كما

خلص الباحث إلى أن سياسة الائتمان قد ساهمة في إحداث فجوات تضخمية في أغلب الفترات التي شملتها الدراسة).

2-4- شيبان وردة، أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2011). مجلة الاقتصاد الصناعي khazzartech، العدد 08 جوان 2015.

تهدف إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كمية النقود بمفهومها الواسع والناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال علاقات قياسية للوصول إلى نتائج رياضية رقمية واضحة، بالاعتماد على أساليب قياسية حديثة في تحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الإستقرارية لسلسلة M2 (الكتلة النقدية)، وسلسلة PIB (الناتج المحلي الإجمالي) بناء على اختبار ديكي فولر، ثم اختبار التكامل المشترك لأنجل وقرانجر عبر مرحلتين: المرحلة الأولى يتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى، والمرحلة الثانية قام فيها بتقدير البواقي. أسفرت الدراسة على وجود تكامل بين الناتج الداخلي الخام وكمية النقود والذي يعني وجود علاقة توازنه في المدى الطويل. تم الاستعانة ببرنامج EViews.5 لتقدير أثر الكتلة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة القصيرة. حيث تمثلت نتائج الدراسة في عدم تأثير الكتلة النقدية على الناتج المحلي في نفس اللحظة (المضاعف الفوري)، وكذلك في وجود فترة إبطاء واحدة. ولمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين تم القيام باختبار السببية لأنجل وقرانجر التي تمثلت نتائجها في وجود سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية النقود، وعدم تأثير الزيادة في كمية النقود على الناتج المحلي، أي أن السببية تتجه في اتجاه واحد وهو من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية النقود. توافقت نتيجة الدراسة مع النظرية الكينزية كما تتسجم مع السياسة النقدية السائدة في فترة التسعينات التي تستخدم لضبط الطلب.

ثانيا- منهجية الدراسة الميدانية:

1- تحليل السيولة المصرفية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

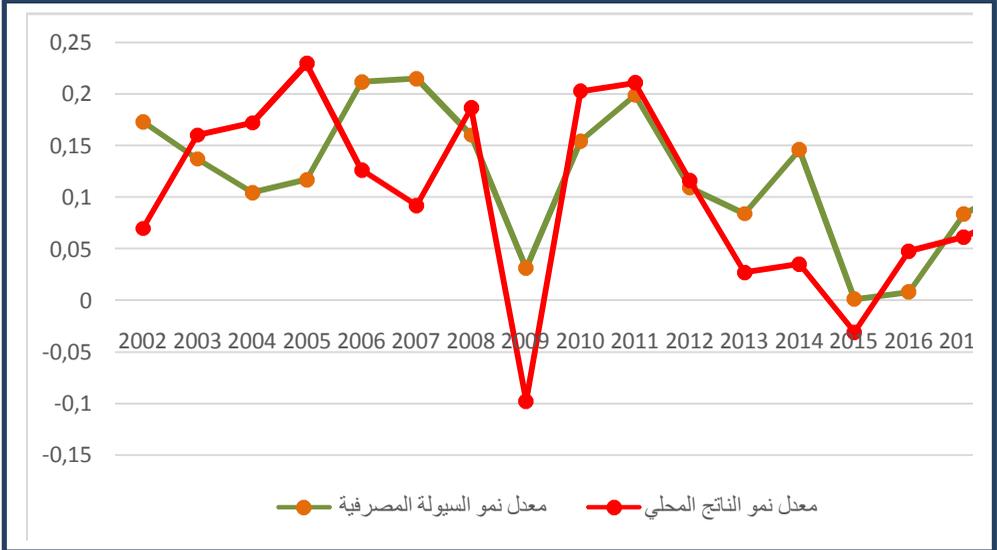
نقوم خلال هذا المبحث بدراسة أثر السيولة المصرفية على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال معرفة مدى أثرها على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية. وذلك بتحليل وضعية السيولة المصرفية (M2- وهو ما يطلق عليها بالسيولة المحلية-) للاقتصاد الجزائري، واستخراج العلاقة الرياضية التي تؤثر بها السيولة المصرفية على الناتج الداخلي الخام.

1-1- تحليل المتغير المستقل (السيولة المصرفية): تعاني البنوك الجزائرية من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة والتي برزت مع سنة 2001، نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة بسبب طبع كميات مرتفعة من النقود (ناصر و آدم، 2015، صفحة 19). نتطرق لتحليل المتغير المستقل والتعريف بعينة الدراسة. تمثل مصدر الحصول على المعلومات من النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر وموقع الديوان الوطني للإحصائيات، لسنوات الدراسة التالية (1964-2018)، شملت السيولة المصرفية من النقود- تتضمن التداول النقدي خارج بنك المركزي، ودائع للاطلاع، ودائع لذيالخزينة العمومية وودائع لذي الحساب البريدي الجاري- وشبه النقود.

1-2- المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام): تمثل المتغير التابع في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لنفس الفترة (1964-2018)، تم الحصول على المعلومات من النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الذي ينضم كل ناتج من المحروقات، الفلاحة، الصناعة، بناء وأشغال عمومية، خدمات خارج الإدارات العمومية، خدمات الإدارات العمومية وحقوق ورسوم على الواردات. وموقع البنك الدولي.

حيث يمكن ملاحظة معدلات التطور العام في حجم السيولة المصرفية ومعدلات تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية من خلال الشكل الموالي.

الشكل 1. معدل نمو السيولة المصرفية والناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2018)



المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على برنامج excel.

نلاحظ من خلال المنحنى أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام حقق أدنى قيمة له سنة 2009 حيث بلغ -0.097 (-9.7%). أما السيولة المصرفية حققت سنة 2015 أدنى معدل نمو 0.0012 (0.12%) كما حقق سنة 2005 الناتج المحلي أكبر نمو له بمعدل 0.23 (23%) فحين سجلت السيولة المصرفية لنفس السنة معدل نمو (11.69%) 0.1169 أي أن نسبت نمو الناتج المحلي كانت أكبر ب 12% من معدل نمو السيولة المصرفية. فحين سجلت السيولة المصرفية أكبر معدل نمو لها سنة 2007 ب 0.215 (21.5%) وهو أقل من أعلى معدل نمو سجله الناتج الداخلي الخام بالأسعار خلال فترة الدراسة، حيث سجل

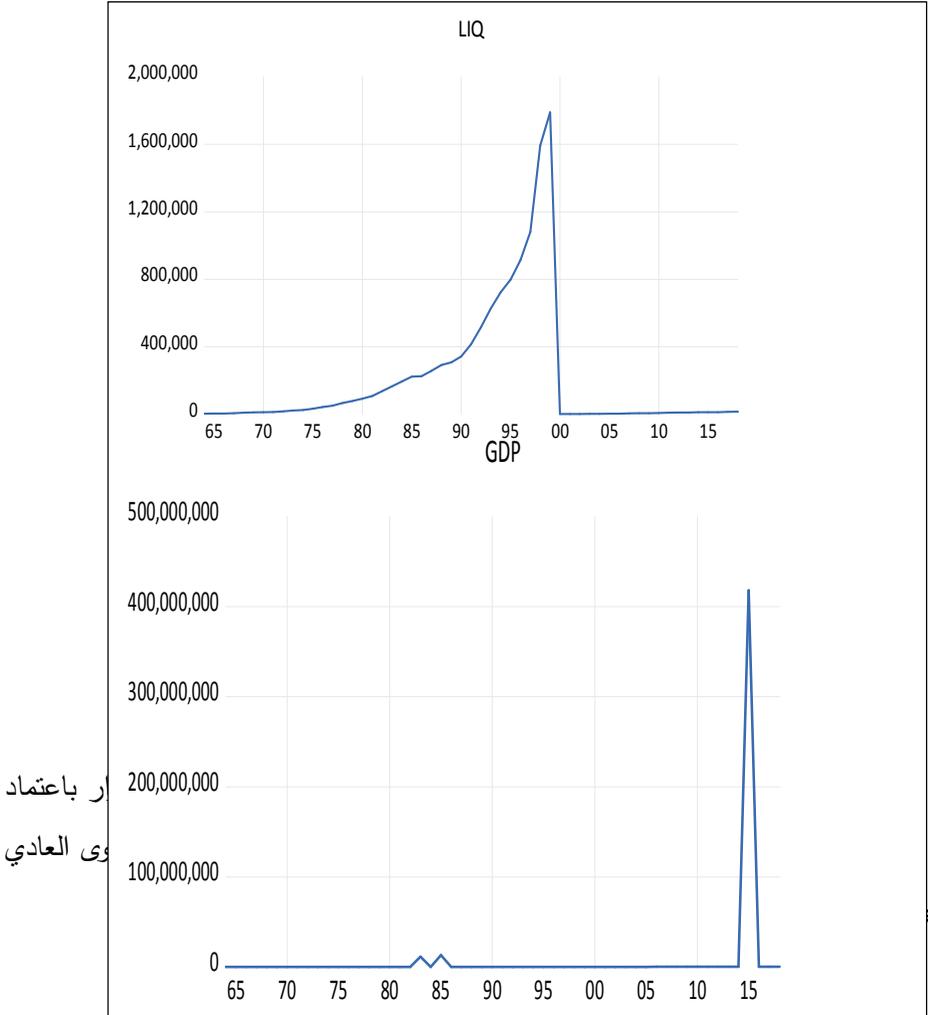
لنفس السنة (2007) معدل نمو يقدر ب 0.092 (9.2%) أي قدر الفرق في معدل نمو متغيرات الدراسة ب 12.3% وهو نفس مقدار الفرق الذي حقق سنة 2005. كما نلاحظ عدم استقرار معدلات نمو متغيرات الدراسة التي اتسمت بالارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة.

كما يمكننا تقسيم المنحنى من 2001-2008 وهي الفترة التي تميزت بعدم التناسب بين متغيرات الدراسة إذا حقق معدل نمو السيولة المصرفية ارتفاع يسجل معدل نمو الناتج الداخلي انخفاض أي علاقة عكسية، أما من 2008-2018 نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل نمو كل من المتغير المستقل (السيولة المصرفية) والمتغير التابع (الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية - الناتج المحلي-) أي أن تسجيل انخفاض أو ارتفاع في معدل نمو السيولة المصرفية يصاحبه انخفاض أو ارتفاع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة معينة (أقل أو أكبر من قيمة التغير في المتغير المستقل).

ثالثا- النتائج ومناقشة النتائج (تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي):

1-اختبار استقرار السلاسل الزمنية تم اجراء اختبارات الاستقرارية لمتغيرات بالاعتماد على اختبار ديكي فولر-الموسع واختبار فليبس-بيرون. حيث يوضح الشكل الموالي تطور سلسلة الزمنية لسيولة المصرفية وإجمالي الناتج المحلي بالإعتماد على برنامج eviews .11

الشكل رقم 2 تطور حجم السيولة المصرفية وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1964-2018)



H_1 : استقرار السلاسل الزمنية.

ويوضح الجدول الموالي اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الجدول 1: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

P-P		ADF							
D	D	LEVEL		D	D	Level			
2	1	prob	t	2	1	Prob	t		
						b			
-	-	0.0924	-	-	-	0.0	-	Constant	dc
			2.634803			867	2.665574		
-	-	0.2902	-	-	-	0.2	-	Constant,	
			2.581228			751	2.616226	Linear Trend	
-	-	0.0259	-	-	-	0.0	-	None	
			2.233471			218	2.303938		
-	-	0.0735	-	-	-	0.0	-	Constant	dd
			2.742994			771	2.720724		
-	-	0.2427	-	-	-	0.2	-	Constant,	
			2.695311			516	2.720724	Linear Trend	
-	-	0.0176	-	-	-	0.0	-	None	
			2.388988			171	2.401896		
-	-	0.0003	-	-	-	0.0	-	Constant	ti
			4.707864			126	3.473065		
-	-	0.0019	-	-	-	0.0	-	Constant,	
			4.726998			024	4.643772	Linear Trend	
-	-	0.0031	-	-	-	0.1	-	None	
			3.030190			773	1.296891		
-	-	0.0000	-	-	-	0.0	-	Constant	gdp
			7.354665			000	7.354662		
-	-	0.0000	-	-	-	0.0	-	Constant,	
			7.678936			000	7.620655	Linear Trend	
-	-	0.0000	-	-	-	0.0	-	None	
			7.264916			000	7.264916		

-	-	0.0888	-	-	-	0.1	-	Constant	liq
			2.653845			039	7.354662		
-	-	0.2799	-	-	-	0.3	-	Constant,	
			2.604969			147	7.620655	Linear Trend	
-	-	0.0260	-	-	-	0.0	-		
			2.231623			252	7.264916	None	

المصدر: مخرجات Eviews 11,

تشير نتائج الجدول أن المتغير التابع GDP مستقر في المستوى (المستوى الأصلي) لكافة مستويات المعنوية سواء بحد ثابت فقط أو بحد ثابت واتجاه أو من دون حد ثابت واتجاه في كلا الاختبارين عند مستوى معنوية 1%. كذلك أظهرت نتائج اختبار فليبس-بيرون استقرار المتغير المفسر التضخم (ti) في المستوى الأصلي لكافة مستويات المعنوية عند مستوى معنوية 5%. أما اختبار دكي فولر-الموسع فقد أظهر استقرار سلسلة الزمنية لتضخم عند مستوى معنوية حد ثابت، حد ثابت واتجاه عند 5%، فحين سجل عدم استقرار السلسلة في المستوى الأصلي عند مستوى معنوية بدون حد ثابت واتجاه حيث تجاوزت قيمة Prob مستوى معنوية 5% وهي تدل على أن القيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية (الدرجة) بالقيمة المطلقة. سجلت كل من القروض المصرفية (dc)، الودائع (dd) والسيولة المصرفية (liq) بكلا الاختبارين استقرار في المستوى الأصلي عند مستوى معنوية بدون إتجاه عند 5%، أي أن قيم t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة بالقيمة المطلقة.

ومنه نقوم برفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرضية البديلة التي تقر باستقرار السلاسل الزمنية أي عدم احتوائها على جذر وحدة بدرجة تكامل 0.

2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جيسليس: يهدف لاختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، يشترط أن تكون درجة التكامل المتغيرات من نفس الرتبة لإجراء الاختبار.

المتغير	gdp	Liq	dd	dc	ti
درجة التكامل	I (0)				

نظرا لتمائل درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند نفس المستوى، يمكننا إجراء اختبار تكامل مشترك بينهما على المدى البعيد وفق أسلوب جوهانسن-جيسليس.

تقدير فترة الإبطاء لنموذج: قمنا بإجراء اختبار فترة الإبطاء باستخدام أسلوب var وهذا بإجراء اختبار جوهانسن في النموذج السادس حيث أظهر $62kaike$ فترة إبطاء قدرت ب 3. النموذج 2 وجود القاطع أو الثابت في معادلة التكامل المشترك مع غياب مركبة الاتجاه العام وغياب عنه في السلاسل الزمنية؛ النموذج 3 وجود ثابت أو قاطع في معادلة التكامل المشترك ووجود مركبة اتجاه عام في السلاسل الزمنية.

الجدول 2: نتائج جدول جوهانسن

maximal eigenvale					
null	alternative	Statistic		prob 5%	
		اتجاه 3	بدون اتجاه 2	اتجاه 3	بدون اتجاه 2
r=0		45,90410	45,90414	33,87687	34,80587
r≤1		32,96661	32,97086	27,58434	28,58808
r≤2	R=2,r=2	13,03773	13,15261	21,13162	22,29962
r≤3		6,018340	6,115015	14,26460	15,89210
r≤4		0,395676	1,286998	3,841465	9,1645546
Trace test					
r=0		98,32246	99,42962	69,81889	76,97277
r≤ 1	R=1,r=2	52,41836	53,52548	47,85613	54,07904
r≤ 2		19,45175	20,55462	29,79707	35,19275
r≤ 3		6,414016	7,402013	15,49471	20,26184
r≤ 4		0,395676	1,286998	3,841465	9,164546

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من نتائج جدول جوهانسن وجود علاقة تكامل بين الناتج المحلي الإجمالي والسيولة المصرفية وباقي المتغيرات المفسرة في الدراسة حيث قدرت عدد علاقات التكامل حسب إحصائية maximal eigenvalue القيمة العظمى عن وجود علاقتي تكامل $r=2$ وبالتالي نرفض الفرضية العدمية بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تفرض وجود متجه تكامل مشترك $r=2$ عند مستوى معنوية 5% في ظل وجود اتجاه أو عدم وجوده. وهذا ما أكدته نتائج إحصائية trace اختبار الأثر ، مما يعني وجود

علاقة توازنه في المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمتغيرات المستقلة السيولة المصرفية، الودائع، القروض والتضخم. ومنه رفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي تأثير السيولة المصرفية على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

خاتمة:

أن ما يجعل دور القطاع المصرفي محدود في بعض الدول كون خدمات المصارف مرهونة بحجم السيولة المتوفرة لديها. وهو ما يجعل السيولة المصرفية عامل مؤثر في عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى لها الدول، حيث أظهرت النتائج الدراسة التي سعت إلى تحديد أثر السيولة على التنمية الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كمتغير تابع والسيولة والودائع والقروض ومعدلات التضخم كمتغيرات مفسرة في النموذج للفترة 1964 - 2018 بالسنوات إلى وجود علاقة تكامل طويل الأمد بين متغيرات فين حين لا توجد علاقة توازنه قصيرة الأجل، مما يعني وجود علاقة توازنه في المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمتغيرات المستقلة السيولة المصرفية، الودائع، القروض والتضخم.

توافقت نتائج الدراسة مع دراسة عقيل شاكر الشرع، علاء حامد فيصل " السيولة العامة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2015)", التي توصلت أيضاً إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السيولة العامة) ووجود علاقة توازنه طويلة الأجل.

ومنه يمكن القول أن السيولة المصرفية تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى لها الدول.

قائمة المراجع:

- إراضية حكيم، ومحمد جعفر هني، (2016)، دور التصكك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الإصدار الطبعة الأولى). مصراته، ليبيا: جامعة 7 أكتوبر الإدار العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.
- الجابري، خالد محمد أحمد، (2016)،"البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية: دراسة نظرية مقارنة"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،(53) 138- 149 .
- البندي، عاصم عبد النبي أحمد. 2012. المشروعات الصغيرة و أثرها في التنمية الاقتصادية: مصر أنموذجا. مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك،مج. 2012، ع. 11-12، ص 152-179.

7. ملاحق:

نتائج تقدير النموذج الدراسة باستخدام نموذج VECM: اختبار العلاقة قصيرة الأجل عدم المعنوية يدل ل عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات
توجد علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات بدرجة ارتباط 51% لا توجد علاقة تأثير قصيرة المدى في النموذج

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/28/21 Time: 21:40

Sample: 1964 2018

Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LIQ does not Granger Cause GDP	52	0.13090	0.9412
GDP does not Granger Cause LIQ		0.03124	0.9925
DD does not Granger Cause GDP	52	0.11837	0.9489
GDP does not Granger Cause DD		0.03072	0.9927
DC does not Granger Cause GDP	52	0.14005	0.9355
GDP does not Granger Cause DC		0.03224	0.9921
TI does not Granger Cause GDP	52	0.22003	0.8820
GDP does not Granger Cause TI		0.03232	0.9921
DD does not Granger Cause LIQ	52	131.381	3.E-22
LIQ does not Granger Cause DD		117.890	2.E-21
DC does not Granger Cause LIQ	52	7.25081	0.0005
LIQ does not Granger Cause DC		3.80843	0.0162
TI does not Granger Cause LIQ	52	4.67945	0.0063
LIQ does not Granger Cause TI		0.38149	0.7668
DC does not Granger Cause DD	52	11.6110	9.E-06
DD does not Granger Cause DC		4.05914	0.0123
TI does not Granger Cause DD	52	4.60921	0.0068
DD does not Granger Cause TI		0.45780	0.7131
TI does not Granger Cause DC	52	4.61488	0.0067
DC does not Granger Cause TI		0.45852	0.7126

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 04/28/21 Time: 15:01

Sample (adjusted): 1968 2018

Included observations: 51 after adjustments

$$D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) + 494.723806105*LIQ(-1) - 722.37170125*DD(-1) - 12.9540006941*DC(-1) + 198032.661331*TI(-1) - 8751519.29769) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(GDP(-2)) + C(4)*D(GDP(-3)) + C(5)*D(LIQ(-1)) + C(6)*D(LIQ(-2)) + C(7)*D(LIQ(-3)) + C(8)*D(DD(-1)) + C(9)*D(DD(-2)) + C(10)*D(DD(-3)) + C(11)*D(DC(-1)) + C(12)*D(DC(-2)) + C(13)*D(DC(-3)) + C(14)*D(TI(-1)) + C(15)*D(TI(-2)) + C(16)*D(TI(-3)) + C(17)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.175577	2.682868	0.065444	0.9482
C(2)	-1.193242	2.690409	-0.443517	0.6602
C(3)	-1.208589	2.691145	-0.449098	0.6562
C(4)	-1.225617	2.690337	-0.455563	0.6516
C(5)	-149.1363	2847.189	-0.052380	0.9585
C(6)	-149.1194	3484.221	-0.042798	0.9661
C(7)	-289.7907	3423.653	-0.084644	0.9330
C(8)	220.9072	3721.262	0.059364	0.9530
C(9)	182.5423	4452.690	0.040996	0.9675
C(10)	404.7210	4433.312	0.091291	0.9278
C(11)	3.699379	286.2322	0.012924	0.9898
C(12)	14.71816	323.3411	0.045519	0.9640
C(13)	-25.65235	396.2011	-0.064746	0.9488
C(14)	-275980.3	1427864.	-0.193282	0.8479
C(15)	-557617.6	1432534.	-0.389253	0.6995
C(16)	41400.18	1332871.	0.031061	0.9754
C(17)	10138666	24245932	0.418159	0.6785
R-squared	0.513535	Mean dependent var		9092.291
Adjusted R-squared	0.284610	S.D. dependent var		83626048
S.E. of regression	70731530	Akaike info criterion		39.24788
Sum squared resid	1.70E+17	Schwarz criterion		39.89182
Log likelihood	-983.8210	Hannan-Quinn criter.		39.49395
F-statistic	2.243246	Durbin-Watson stat		2.004364
Prob(F-statistic)	0.023554			